منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

ملخص تقرير معهد اكسفورد لدراسات الطاقة

التقرير الشهري للطاقة في الصين

أبريل 2026

ترجمة والتخيص / د. سفيان أوجيدة

باحث اقتصادي أول - الإدارة الاقتصادية

المقال صدر في الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة وقد تم ترجمته إلى اللغة العربية بإذن من المعهد

ملخص "التقرير الشهري للطاقة في الصين"
الصادر عن معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES)
العدد: أبريل 2026

إعداد: **ميشال ميدان**، رئيس قسم أبحاث الطاقة في الصين

أندرس هوف، زميل باحث أول

يتضمن التقرير الشهري للطاقة في الصين الصادر عن "معهد أكسفورد لدراسات الطاقة" (OIES) مجموعة مختارة من أحدث البيانات الاقتصادية وبيانات الطاقة الخاصة بالصين، بالإضافة إلى تعليق موجز حول الاتجاهات على المدى القصير. كما يتناول كيفية تعامل الصين مع الحرب المرتبطة بإيران وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية، مع التركيز على النفط والغاز والفحم والطموحات الجيوسياسية الصينية.

يشمل هذا التقرير على الأقسام التالية:

1. النقاط الرئيسية
2. المؤشرات الاقتصادية الكلية
3. أساسيات الطاقة
4. الخلاصة

1. النقاط الرئيسية

يمكن تقسيم السياق الطاقي الصيني إلى أربعة محاور أساسية كالتالي:

1.1. المشهد العام: الصين في مواجهة صدمة الطاقة

تطورت استجابة الصين للحرب الإيرانية من وضعية التعامل مع ضمان الإمدادات إلى حماية هوامش الربح واغتنام الفرص بحذر وقد مرّت استجابة بكين بمراحل متعاقبة. ففي أوائل مارس، عقب الضربات الأمريكية الإسرائيلية على إيران وإغلاق مضيق هرمز، كان التركيز منصبًا على إمداد السوق المحلية. ورُفضت طلبات المصافي بتخفيض مخزوناتها من النفط الخام، وأُمرت بدلاً من ذلك بتقليص عمليات الإنتاج والتركيز على وقود النقل بدلاً من المواد الكيميائية. وتوقفت صادرات المنتجات المكررة في أوائل مارس، وحُظرت فعلياً بنهاية الشهر، مما أضرّ بالعديد من الدول الآسيوية. واستمرت مخزونات النفط الخام البرية في التراكم.

وعلى صعيد الغاز، دخلت البلاد فصل الشتاء بمخزونات وفيرة، لكنها واجهت موسمًا معتدلًا. وعلى الرغم من الانتعاش الناشئ في الطلب الصناعي على الغاز، سارع المستخدمون إلى تقليص اعتمادهم على الغاز الطبيعي المسال، معتمدين بدلاً من ذلك على الغاز المنقول عبر الأنابيب والغاز المحلي. ويقوم البعض بالعودة إلى استخدام الفحم، بينما يستعد آخرون لانخفاض الطلب مع تداعيات الحرب على الاقتصاد العالمي وتأثيرها السلبي على صادرات الصين. وقد لعب الفحم دوره كحل بديل أو احتياطي: فقد ظل الإنتاج في الربع الأول مرتفعًا، ودخلت طاقة حرارية جديدة حيز التشغيل، وتدخلت الطاقة المولدة من الفحم عندما انخفض إنتاج طاقة من الرياح بشكل حاد في مارس وشهدت أسواق الغاز الطبيعي المسال انكماشًا. وتقوم المقاطعات الساحلية، حيث يزداد الطقس دفئًا، بتخزين الفحم.

2.1. الاستفادة من الأزمة

بشكل عام، تتمحور مكاسب الصين خلال الأزمة الحالية حول منتجات الطاقة، ولا سيما تلك التي تُعد محركًا للاقتصاد: الغاز الطبيعي والنفط.

①- في قطاع الغاز:

في ظلّ ضعف الطلب المحلي على الغاز، أعادت الشركات الصينية بيع شحنات الغاز الطبيعي المسال في آسيا، مستفيدةً من ارتفاع مؤشر سعر الغاز الطبيعي المسال الفوري في المنطقة "جي كي إم". وقد تباطأت عمليات إعادة البيع هذه في أبريل 2026 مع تعافي الطلب المحلي، لكن المشترين سيسعون إلى تجنّب

استيراد الغاز الطبيعي المسال الفوري في الأشهر المقبلة. وبذلك، استغلت الشركات الصينية اضطرابات الأسواق لتحقيق أرباح، بحيث:

- أعادت بيع شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى دول آسيوية بأسعار مرتفعة.
- استطاعت لاحقًا في تقليل الاعتماد على واردات الغاز الفورية المكلفة.

②- في قطاع النفط:

أما بالنسبة للنفط فالوضع عكس ذلك. فقد بدأت تكلفة التخزين تؤثر بشكل ملحوظ. في أبريل 2026، ومع وضوح الرؤية بشأن حجم النقص وظهور طرق ومسارات جديدة لإمدادات النفط الخام – لا سيما مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط – عبر ينبع (السعودية) وروسيا والمحيط الأطلسي (بالإضافة إلى كمية ضئيلة من النفط الإيراني عبر مضيق هرمز)، تبدو بكين أكثر ثقة في قدرتها على التعامل مع هذه الأزمة بحيث استطاعت أن تحقق عدة أهداف:

- أكثر ثقة في إدارة الأزمة بعد إيجاد مصادر بديلة للإمدادات من روسيا والبحر الأحمر والمحيط الأطلسي.
- حصلت المصافي المستقلة على تسهيلات ضريبية وحصص استيراد إضافية.
- تعمل الشركات الكبرى على تحسين مخزونها من النفط الخام.
- قامت الشركات الكبرى ببيع النفط ذات التكلفة الأعلى إلى أوروبا واستبداله بالنفط المستورد من روسيا وإيران ذات التكلفة أقل.

كما أنه ورغم أن وقف الصادرات ضمن توفر الإمدادات داخليًا، فإنه أدى إلى: امتلاء مخزونات النفط، انخفاض الأرباح، ضعف الطلب المحلي.

وتسعى الحكومة الصينية الآن أيضاً إلى تقليل تكاليفها. فقد صدرت تعليمات للمصافي المستقلة في شاندونغ بالحفاظ على إنتاجها عند مستويات عامي 2024-2025، ومُنحت حصص استيراد نفط خام محدودة المدة وتأجيلات لضرائب الاستهلاك على المنتجات المكررة. وهذا يسمح لها ببيع مخزونات البراميل التي اشترتها بأسعار مخفّضة قبل الأزمة وتزويد السوق المحلية بالمنتجات المكررة.

3.1. الصين كقوة طاقة عالمية

على الرغم من الاضطرابات، تُؤكد الأزمة أهمية استراتيجية أمن الطاقة الصينية والافتراضات التي تقوم عليها خطتها **"الخمسية الخامسة عشر"**. وتدعو هذه الخطة، التي تم تطويرها قبل الأزمة، إلى زيادة الإنتاج والتخزين المحلي (بما في ذلك المعادن الحيوية)، وتُسلط الضوء على خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا

2" أو ما يعرف بـ"Power of Siberia 2"، وتحدد ذروة إنتاج النفط والفحم، كما تُشجع على استمرار نمو طاقة الرياح والطاقة الشمسية، إلى جانب الاستثمار في شبكة الكهرباء. ويمكن تلخيص **"الخمسة الخامسة عشر"** في تدعيم:

- مشروع خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا 2" مع روسيا.
- استمرار نمو الطاقة الشمسية والرياح.
- الانتقال التدريجي إلى نظام طاقة أنظف.
- رغم استمرار استخدام الفحم مؤقتًا، فإن الصين تؤكد التزامها بخفض الانبعاثات الكربونية.

4.1. حياد جيوسياسي مع بعض النفوذ الهادئ

وفي تعاملاتها الخارجية، تتوخى بكين الحذر، فهناك تواصل بين الزعماء الآسيويون والأوروبيون مع بكين سعيًا لتصدير المنتجات والحصول على صفقات التكنولوجيا النظيفة. وعلى هذه الخلفية، يبدو أن واشنطن وبكين حريصتان على إبقاء رحلة ترامب على المسار الصحيح. ولكن هل يمكن للطاقة أن تكون عامل استقرار؟ وتستحوذ الصين على كميات قياسية من الإيثان (ethane) والغاز البترولي المسال (LPG) من الولايات المتحدة، في حين تتجنب إلى حد كبير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. وستكون هذه الزيارة بمثابة اختبار لمدى إمكانية التعايش بين البراغماتية المجزأة مع تصاعد التنافس الاستراتيجي.

2. المؤشرات الاقتصادية الكلية

أظهر الاقتصاد الصيني صمودًا لافتًا في الربع الأول من 2026، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 5%، وهو الحد الأعلى من النطاق المستهدف (4.5–5%). كما شهدت الصناعة والصادرات والاستثمار في البنية التحتية نمواً قوياً. وشهد الإنتاج الصناعي والصادرات والاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية أداءً قويًا في الربع الأول، حيث ارتفعت استثمارات الأصول الثابتة بنسبة 1.7% على أساس سنوي في الربع الأول، مدفوعةً بقطاعي البنية التحتية والتصنيع. ولا يزال قطاع العقارات ضعيفاً.

1.2. المعادن والمنتجات الكيميائية: بناء هوامش الأمان

ارتفع إنتاج قطاعي المعادن والمنتجات الكيميائية بشكل عام على أساس سنوي في الربع الأول، لكنه تباطأ مقارنةً بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2025. وفي قطاع المعادن، زادت الإمدادات في الربع الأول. وعلى الرغم من أن الطلب الهيكلي من شبكات الكهرباء والمركبات الكهربائية ومراكز البيانات لا يزال يدعم الطلب على النحاس، إلا أن هذا الطلب لا يواكب وتيرة العرض. يوفر تكوين المخزون للصين هامشًا

ماديًا للتحرك في مواجهة الأزمة الإيرانية، لكن الهوامش تضيق، لا سيما في قطاع المواد الكيميائية، حيث خفضت وحدات التكسير التي تستخدم النافثا (Naphtha) معدلات إنتاجها في مارس. وبشكل عام، تعمل مصانع البتروكيماويات بأدنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات. تتزايد واردات الإيثان (ethane) من الولايات المتحدة، في حين من المتوقع أن تشهد تحويل الفحم إلى منتجات كيميائية زيادة كبيرة.

2.2. "الثلاثة الجدد": حجم قوي، هامش ضعيف

تُشير " الثلاث الجدد" (The New Three) إلى التحول الهيكلي البارز في هيكل التجارة الخارجية للصين، حيث أصبحت هذه المنتجات 3 القوة الدافعة الرئيسية لنمو الصادرات الصينية، وهي: سيارات الطاقة الجديدة، وبطاريات الليثيوم، والخلايا والالواح الشمسية.

شهد إنتاج سيارات الطاقة الجديدة (NEV) في الصين انخفاضًا ملحوظًا في وقت مبكر من العام، لكن الصادرات ارتفعت بشكل كبير وتضاعفت بأكثر من الضعف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ونمت صادرات **"الثلاثة الجدد"** بنسبة 20% على أساس سنوي، لتشكل أكثر من نصف صادرات الصين من حيث القيمة. ومع ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري على الصعيد العالمي، من المرجح أن يظل الطلب على التكنولوجيا النظيفة الصينية قويًا، مما يشير إلى أن الحكومة ستتسامح مع وجود فائض في الطاقة الإنتاجية، على الرغم من حروب الأسعار المحلية. وشهدت صادرات الخلايا الشمسية ارتفاعًا كبيرًا قبل تطبيق التغيير الضريبي في الأول من أبريل 2026. ومن المرجح أن يتباطأ هذا النمو، ويعود ذلك جزئيًا إلى الإجراءات التجارية، بما في ذلك تحقيقات الاتحاد الأوروبي بشأن الدعم ومتطلبات المحتوى المحلي.

3. أساسيات الطاقة

في الربع الأول من عام 2026، كان الطلب الصيني على الكهرباء والغاز والنفط قويًا، مما يعكس الاتجاهات الاقتصادية الكلية، ويعود ذلك أساساً إلى التوسع الاقتصادي وتراكم المخزونات في شهري يناير وفبراير. وقد بدأت الأزمة في الشرق الأوسط تؤثر على العرض والطلب في مارس، وستصبح آثارها أكثر وضوحًا في الربع الثاني.

ويمكن تلخيص أساسيات الطاقة كالاتي:

- كان قطاع النفط حتى الآن الأكثر تضررًا، حيث انخفضت الواردات في مارس، وتزامن ذلك مع تقليص الإنتاج استباقيًا (انطلاقًا من مستويات مرتفعة للغاية في يناير وفبراير) وتم فرض حظر على صادرات المنتجات النفطية. في أبريل ومايو، ستظهر فجوة المعروض من الشرق الأوسط وسيزداد عمق تقليص

الإنتاج. ولم تتمكن مصافي التكرير من سحب مخزوناتها في مارس، ولم تبدأ في الاستفادة منها إلا في أبريل.

- يتراجع الطلب على المنتجات النفطية مع تراجع استخدام البنزين بسبب ارتفاع الأسعار عند محطات الوقود. كما تأثر الطلب على المواد الكيميائية بانقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار. يقوم المشترون الصينيون بإعادة بيع شحنات النفط الخام، وسيُسمح لهم بتصدير المنتجات في مايو، مما يشير إلى أن الحكومة راضية عن مستويات العرض المحلي.

- ومن المتوقع أن يكتسب الفحم حصة سوقية على المدى القصير حيث تسلط الحرب الضوء على دوره كأداة للتحوط الأمني. ومع ذلك، تُؤكد الحكومة مجددًا على أهدافها المتعلقة بالحياد الكربوني وخططها للوصول باستخدام الفحم إلى ذروته. وفي أواخر أبريل، أصدرت الحكومة وثيقة رفيعة المستوى تربط جهود خفض الانبعاثات الكربونية بأمن الطاقة والتنمية الصناعية. وتشير جميع البيانات السياسية إلى ضرورة مواصلة دمج مصادر الطاقة المتجددة، والحد من تقليص الإنتاج – الذي يشهد ارتفاعًا – وتسريع إصلاحات نظام الطاقة.

- في الربع الثاني، إذا تراجع النمو الاقتصادي، فقد تقل حدة المفاضلات بين أمن الطاقة والمناخ، لكنها ستفرض تحديات مختلفة على الصناعات ذات الطاقة الإنتاجية الفائضة، بدءًا من الصناعات الكيميائية وصولًا إلى التكنولوجيات المنخفضة الكربون. وربما يتعزز الطلب على المنتجات منخفضة الكربون في ظل الأزمة، ولكن ارتفاع تكاليف المدخلات يضغط على الهوامش المضغوطة بالفعل.

- كان قطاع الغاز في الصين هو الأقل تعرضًا للاضطرابات. فقد كانت مستويات المخزون مرتفعة مع بداية فصل الشتاء، الذي اتسم باعتدال الطقس. وبالاقتران مع ضعف الطلب الصناعي وارتفاع الإنتاج المحلي، قام المشترون بإعادة بيع شحنات الغاز الطبيعي المسال. ومن المحتمل أن يظل الطلب الصناعي على الغاز ضعيفًا، كما سيستخدم الفحم كبديل للغاز في توليد الكهرباء، مما يشير إلى ضعف واردات الغاز الطبيعي المسال في الربع الثاني.

4. الخلاصة

تمضي الصين قدمًا في تحقيق مكاسب طاقوية موثوقة في خضم الأزمة الحالية في منطقة الشرق الأوسط بفضل احتياطياتها الاستراتيجية، ومرونة قطاع الفحم، ورؤيتها الاستراتيجية بعيدة المدى المتمثلة في خطتها "الخمسية الخامسة عشر". وعلى الرغم من الاضطرابات، يرى التقرير أن الأزمة أكدت نجاح استراتيجية الصين في أمن الطاقة بحيث تتطلع الصين إلى أن تُصبح "قوة عظمى في مجال الطاقة". كما تتسم بكين بالحذر في علاقاتها الخارجية من خلال "حياد جيوسياسي". وفي حين تظل الأهداف المناخية راسخة على المستوى السياسي، يبقى السؤال المحوري في الربع الثاني هو: هل ستُفضي حدة المقايضة بين أمن الطاقة والتحوّل نحو الاقتصاد منخفض الكربون إلى تراجع مؤقت في وتيرة التحوّل، أم إلى تسارع غير متوقع في إطلاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة؟